بسم الله الرحمن الرحيم

أسس القانون الدستورى
للجمهورية الإسلامية فى إيران

تأليف:

آية الله الشيخ عباس الكعبي

ترجمة:

السيد محمد الحيدري

إعداد:

معهد أبحاث مجلس صيانة الدستور

سرشناسه: کعبی، عباس، ۱۳۴۱ -
عنوان قراردادی: مبانی قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران .عربی
عنوان و نام پدیدآور: اسس‌القانون‌الدستوری للجمهوریه‌الاسلامیه فی ایران/تالیف عباس الکعبی ؛ ترجمه محمد الحیدری؛ اعداد مرکز ابحاث مجلس صیانه‌الدستور.
مشخصات نشر: تهران: پژوهشکده شورای نگهبان، ۱۴۴۶ق.= ۱۴۰۴. مشخصات ظاهری: ۳۱۸ص.
شابک: ۹-۵۹-۵۰۶۸-۶۲۲-۹۷۸ وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت: زبان: عربی. یادداشت: کتابنامه.
موضوع: ایران. قانون اساسی (جمهوری اسلامی)
موضوع: قانون اساسی -- ایران، Iran -- Constitutions
شناسه افزوده: حیدری، سیدمحمد، ۱۳۷۰-، مترجم
شناسه افزوده: شورای نگهبان. مرکز تحقیقات
شناسه افزوده: شورای نگهبان. پژوهشکده شورای نگهبان
رده بندی کنگره: ۵/KMH۲۰۶۴ رده‌بندی دیویی: ۵۵۰۲۳/۳۴۲
شماره کتابشناسی ملی: ۱۰۱۷۹۹۷۶ اطلاعات رکورد کتابشناسی: فیپا

أسس القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية في إيران

تأليف:: آية الله الشيخ عباس الكعبي
الترجمة: السيد محمد الحيدري
مصمم الغلاف: محمد حسن أبوالحسني

الناشر: مركز ابحاث مجلس صيانة الدستور
الطبعة الأولى: صيف ۲۰۲۵م
عدد النسخ المطبوعة: ۵۰۰ نسخة
ردمك: ۹-۵۹-۵۰۶۸-۶۲۲-۹۷۸

العنوان: طهران، شارع الشهيد بهشتي، شارع الشهيد سرافراز، الزقاق الخامس، رقم ۱۱.
هاتف: ۰۲۱-۸۸۷۵۰۰۷۰
المتجر الإلكتروني: nashr-rc.ir
وسائل التواصل الاجتماعي: @nashr_rc

فهرس مختصر

المقدمة ‖ ١

تمهيد: المبادئ الحاكمة على الدستور حسب ما ورد في مقدمته ‖ ٧

الفصل الأول: الثورة، الاستفتاء العام وتأسيس الجمهورية الإسلامية ‖ ١٣

الفصل الثانى: أسس وأهداف وأساليب تحقيق أهداف نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ‖ ٣٣

الفصل الثالث: واجبات الدولة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ‖ ٧٥

الفصل الرابع: وضع التشريعات على أساس الشريعة الإسلامية ‖ ١٢٣

الفصل الخامس: ولاية الأمر وإمامة الأمة ‖ ١٤٩

الفصل السادس: مشاركة الشعب في إدارة شؤون البلاد ‖ ١٧١

الفصل السابع:الشورى والتشاور ‖ ١٩٣

الفصل الثامن: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ‖ ٢٢٩

المصادر ‖ ٢٨٠

كلمة الناشر

يُعدّ «مركز أبحاث مجلس صيانة الدستور» الذراعَ الاستشاري القانوني لهذا المجلس الشريف، إذ يضطلع (بالإضافة إلى تقديم الآراء الاستشارية إلى مجلس صيانة الدستور بشأن مطابقة أو عدم مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي واللوائح آلتى صادقت عليها الحكومة لأحكام الدستور) بدورٍ مهمّ في إجراء الدراسات النظرية والاستراتيجية والتطبيقية المتعلّقة بمختلف مجالات القانون الدستوري. ومن خلال هذه النشاطات المتعدّدة، يسعى المركز إلى ترسيخ القيم والمبادئ الدستورية للجمهورية الإسلامية، وتوفير بيئة علمية خصبة تعزّز البحث والتحليل في نطاق

المهام الدستورية لمجلس صيانة الدستور. وانطلاقاً من هذه الرسالة، تولّى المركز مهمة إنتاج ونشر المعرفة الدستورية المستندة إلى أسس علمية متينة، وذلك إسهاماً في تطوير الفقه الدستوري الإسلامي وتقديم رؤية قانونية عميقة للنظام السياسي القائم على ولاية الفقيه. وقد حرص المركز، عبر مشاريعه البحثية المتنوّعة، على الربط الوثيق بين النظرية والتطبيق، والجمع بين الموروث الإسلامي والمفاهيم الحديثة في القانون الدستوري، تأكيداً على أصالة النموذج السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لا يخفى على أحدٍ أنّ الدستور هو الوثيقة العليا آلتى تحدّد نظام الحكم وتُنظّم العلاقة بين السلطات ومكونات المجتمع، وإذا كان لكلّ أمّةٍ دستورٌ يعكس هويّتها وتطلّعاتها، فإنّ الدستور الإيراني يتميّز بخصوصية نابعة من اعتماده على نظرية «الديمقراطية الدينية»، آلتى تمزج بين الإرادة الشعبية والهداية الإلهية، وتُجسّد روح الثورة الإسلامية ومبادئها الأصيلة. ومن هنا، فإنّ الترويج لهذا الدستور والتعريف بمضامينه ومبادئه ومؤسساته، لا يمثّل مجرّد عمل تعريفي أو ثقافي، بل هو جهد حضاريّ يهدف أساساً إلى ترسيخ الهوية الإسلامية للنظام السياسي، وبناء الوعي العام بقواعده وأسسه وغاياته.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذا الكتاب الذي بين أيديكم، والذي يسعى إلى تقديم صورة شاملة ومبسّطة عن مباني وأسس النظام في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مستنداً إلى تحليل علمي رصين ومحتوى موثّق، يخاطب القارئ العربي بلغة علمية وأسلوب منهجي. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدّم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى سماحة الأستاذ الجليل آية الله الشيخ الكعبي، والأستاذ الفاضل السيد محمد حيدري،

اللذين اضطلعا بمهمّة البحث والتأليف والترجمة لهذا العمل العلميّ القيم، فقد بذلا جهداً مباركاً يستحقان عليه الشكر والتقدير، وكان لجهودهما الفضل الكبير في إعداد هذا المؤلَّف بما يليق بمكانة الموضوع وأهمية الرسالة.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفّقهما ويسدّد خطاهما، وأن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتهما، وأن يُمتّعنا بالمزيد من عطائهما العلمي في خدمة قضايا الأمّة الإسلامية. والله وليّ التوفيق.

المقدمة

يمكن التعرف بدقة على أي نظام سياسي وتحليل أسسه وأبعاده في مختلف المجالات المعرفية ومن خلال رؤى متنوعة. فمثلًا، يقوم أحيانًا علماء الاجتماع بدراسة أسس النظام وأصوله وفق القواعد والنظريات الموجودة في علم الاجتماع، وكذلك يفعل المتخصصون في السياسة باستخدام قواعد علم السياسة لفهم أصول النظام السياسي وأسسه. ولكن في هذا البحث، نهدف إلى تقديم دراسة حقوقية لأسس وأصول نظام الجمهورية الإسلامية في إيران. ولهذا السبب، تم اختيار فرع القانون العام، وأهم قسم فيه وهو القانون الدستوري، لدراسة هذه الأسس بدقة.

يمكن الإفادة من مصادر متعددة، مثل العادات والأعراف السياسية في المجتمع، لدراسة أسس النظام السياسي في مجال الحقوق الدستورية. ويعتبر دستور كل بلد أفضل وثيقة للتعرف على أسس وأصول النظام السياسي لذلك البلد، وذلك لأن النص الدستوري، باعتباره أهم وثيقة تمثل العهد الوطني المشترك بين جميع أبناء البلد، يبيّن أسس النظام السياسي وأصوله بصورة أوضح من جميع المصادر الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن أهم أساس يستند إليه دستور الجمهورية الإسلامية في إيران هو الشريعة الإسلامية المقدسة. وعليه، فإن أدق تحليل ودراسة لأسس النظام السياسي في إيران هي تلك التي تعتمد على الكلام والفقه وتعاليم الشريعة لهذا الدين الإلهي، وتلك تمثل ضرورة يمكن بيانها من جهتين:

١. يعتبر دستور الجمهورية الإسلامية أغنى تجربة اجتهادية في هذا المجال، ويمثل منعطفًا في مسير تطور الفقه على ضوء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام). لتبيين هذه الضرورة، ينبغي الإشارة إلى أن دستور الجمهورية الإسلامية هو مشروع لحكومة عصرية، أنشئت على أنقاض النظام الاستبدادي، وقد أصبح هذا الدستور أساس الحكم في حكومة تستند إلى التعاليم الدينية بعد اجتياز ثلاث مراحل أساسية ومهمة. لقد تمت هندسة هذا المشروع على أساس تعاليم فقه الحكومة في الإسلام، وعلى أيدي الخبراء المنتخبين من قبل الشعب الإيراني، وكان أكثرهم من فقهاء الشيعة ومجتهديهم.

٢. حاجة الجامعات والجامعيين إلى هذه البحوث تمثل السبب الثاني الذي يدعو إلى الاهتمام بدراسة أسس وقواعد نظام الجمهورية الإسلامية

في إيران المستلهمة من التعاليم الفقهية والكلامية للشيعة. ويمكننا أن نشير إلى أن القانون الدستوري هو من الدروس الأساسية في مقطع البكالوريوس لفرع القانون. يتناول هذا الدرس المباحث العامة حول مفهوم القانون الدستوري ويتم بعد ذلك بحثها ودراستها بصورة تطبيقية على الهيكل القانوني للجمهورية الإسلامية في إيران وعلى محورية الدستور. ورغم أن الموضوعات المذكورة في الدستور مستندة إلى تعاليم مدرسة وفقه أهل البيت (عليهم السلام)، إلا أنه للأسف لم تذكر الجوانب الفقهية لهذا الفرع من علم القانون.

هنالك أهمية قصوى لأسلوب التحليل حسب الشريعة أيضًا، ويجب الوصول إلى أسلوب واحد في ذلك. بتعبير آخر، ما هي منهجية البحث التي يجب اتباعها لتكون الدراسة الفقهية والكلامية لأسس الدستور دقيقة وتستند إلى تعاليم الإسلام الأصيل.

إن أفضل أسلوب ومنهج في مجال دراسة أسس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران على أساس التعاليم الفقهية والكلامية هو مراجعة مصادر الفقه الشيعي من الدرجة الأولى وآراء الفقهاء ونظرياتهم حول مفهوم الفقه السياسي وأصوله في الفكر الإسلامي. تكمن فائدة استخدام هذا المنهج في تحديد سعة مواد الدستور وضيقها، واكتشاف الروح الحاكمة على كل مادة بشكل منضبط وفي إطار محدد، وذلك لأنه يجب تحديد سعة إطلاق المواد المختلفة للدستور ونطاقها عن طريق المصادر الفقهية، حسب نص المادة الرابعة من الدستور.[1]

---

١. قررت المادة الرابعة من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية: يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والأنظمة المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية

يحمل الفصل الأول من دستور الجمهورية الإسلامية في إيران عنوان «الأصول العامة»، ويتناول أهم أسس وأصول نظام الجمهورية الإسلامية في إيران وأهدافه ووظائفه، وهو الذي تستند إليه قواعد وأسس الحكومة الإسلامية. لذلك، تعتبر المعرفة البسيطة بالأصول الفقهية والكلامية للحكم في إيران أمرًا ضروريًا لكل مسلم إيراني، وتتضاعف أهميتها للمتخصصين في القانون وعلماء القانون في البلاد.

تم إعداد هذا الكتاب الذي يبين الأسس الفقهية والكلامية للمادة الأولى إلى الثامنة من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، استنادًا إلى مجموعة محاضرات تحت عنوان «الدستور فقهيًا» ألقيتها في معهد مجلس صيانة الدستور. وقد قام هذا المعهد بتهيئة مضامينها تفصيلًا، وطبعها باسم «أسس القانون الدستوري للجمهورية الإسلامية في إيران».

أود أن أقدم خالص الشكر لجميع الإخوة الأعزاء الذين بذلوا جهدهم في صياغة الكتاب وتحريره وتوثيقه وإعداده، وهم: السيد محمد رضا أصغري شورستاني (الذي تولّى تصحيح الفصل الأول والثاني والخامس وتحريرها)، مهدي عرفانيان (الذي تولّى تصحيح الفصل الثالث وتحريره)، محسن أبوالحسني (الذي تولّى تصحيح الفصل الرابع والسادس والسابع وتحريرها)، علي فتاحي زفرقندي (المساعد في تصحيح الفصل الأول والسادس)، مهدي رجائي باغ سيائي (الذي تولّى تصحيح الفصل الثامن وتحريره)، محمد سجاد باطني (الذي تولّى التعديل والتلخيص)، وعلي بهادري جهرمي (مدير قسم البحوث).

والسياسية وغيرها. ويسري هذا المبدأ على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى على الإطلاق والعموم، ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك.

حاولنا أن نتبع في هذا الكتاب المنهج الوصفي - التحليلي، لتقديم الأسس والموضوعات ذات الصلة بالبحث، مع الحفاظ على المنهجية العلمية الأكاديمية، والالتزام بالاختصار وترك التطويل ليكون مفيدًا للجامعات والجامعيين.

عباس الكعبي